

للتحلق وان اتخذ نوعا بخلاف لبس الربوب المطيب  
والستر والطيب فيه منفرد عن جنس اخف  
علي ان الطيب فيه مانع للستر وفيما قبله موصوف  
بالذات اذ الفرض ان السجدة تحتاج اليه ويفتقر  
في التابع ما لا يفترق في غيره انتهى قال الشيخ عبد  
الكروف المكي ولا يخلو عن نضال لان الضمام غير جنس  
له فوجب التعدد في المتحد نوعا مضاف لانها موصوف  
متحد ان جنسا لانها كما يفيد قوله الا ترى لاني  
لبس مطيب الي اخره فالاصح ان الفرض احسب  
السجدة في الطيب فهو في الطيب الضمان هنا وجملة  
ما في فصح الفرق الجلي انتهى ولو حلق جمع ربه  
وسور بدية متواصلا فعليه فدية واحدة على  
الصحيح وقيل فديتان ولو حلق راسه فمكنا  
فيه او في مكان في زمانين منفردت فعليه فديتان  
اعتبارا بتعدد الزمان والمكان ولو نظم با انواع  
من الطيب او لبس نوعا كالعميص والعمامة  
والسراويل والخف او نوعا واحدا مرة بعد اخرى  
فان كان ذلك في مكان واحد على الموقد فعليه  
فدية واحدة وان كان في مكانين او في مكان وتخلل  
زمان فعليه فديتان سواء تخلل بينهما تكفير عن  
الاول ام لا هذا هو الاصح وفي قول اذا لم يتخلل  
تكفيرهما فدية واحدة محل اتحاد الفدية في الاول  
مالم يتخلل تكفيره ولا احتياج المتجدد به فدية  
اخرى

اخرى وان اتخذ الزمان والمكان ونوي بالكفارة المأخوفا  
والمستعمل كما في المحجم وفي الروضة لا يقدح في  
التواهي طول الزمان في مضاعفة العيص اي لبس  
بعضها فوق بعض وتكفيرا للجمامة قال الشارح فالمراد  
بالاتحاد وقوع الفعلين على التواهي المعنا دلا للاتحاد  
الحقيقي فبذلك مع قول القوفونيه ان تخلل التكفير  
مع اتحاد النوع والزمن مستبعد او مستبعد والذي  
يظهر ان الامتناع لو اعتمد غير احراز الدم لم يحرم  
ثانيا فالتاخير من عامه لم يحجب عليه دم ثان  
لان موجب دم الامتناع الفرع من العمدة مع الاحتياج  
بالحج فذبحه عقب العمدة الاولى وقع قبل تمام موجب  
فلم يجب للعمدة الثانية وما بعد هاشم لان مجرد  
العمدة لا يوجب شيئا وان تكررت وبهذا فان ذلك  
وجوب الفدية هنا لما بعد التكفير لان كل فعل هنا  
مستقل بايجاب الدم لو انفرد فاذا وقع التكفير  
تفديت له لما بعده مع استقلاله بالدم فوجب  
له دم اخر بخلاف العمدة او العمدة المتكررة بين التكفير  
عن العمدة الاولى والاحرام بالحج غير مستقل بايجاب  
الدم اذ لو انفردت فلا شيء فلا يجب فيها شيء احد  
ويظهر ان مرادهم باتحاد المكان ان يكون المكان  
المتفرق بحيث ينسب للاول عرفا فثبت كسر اللبس  
وهو سائر فظن ان جاوز الحول المنسوب للمكان  
الذي ابتداء منه وجبت فدية ثانية لما بعد ذلك

Copyrighted by University